

تحويل التكنولوجيا و البعد "السوسيوقافي" المفقود

أ/ العقبي الأزهر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة محمد خيضر -بسكرة-

Résumé:

Cet article vise à mettre l'accent sur les différents problèmes liés au processus d'industrialisation qu'a connu l'Algérie ; partant du fait que le transfert de la technologie a été toujours suivi par des modes d'organisations qui lui sont propres et qui ne reflètent pas les valeurs et les symboles culturels des travailleurs. Situation qui s'est traduite par une confrontation socioculturelle sur les lieux de travail.

الملخص:

في هذا المقال يحاول الباحث إبراز جملة النقائص و السلبيات التي اعترضت عملية التصنيع في الجزائر، منطلقا من حقيقة أن نقل التكنولوجيا كان دوما يصاحبه استعارة أشكال تنظيمها، و التي لم تكن إلا لتعكس قيم ورموز المجتمع الذي أوجدها و أوجد الأدوات الإنتاجية التي تجسدها. هذا الواقع أوجد تعارضا و صراعا بين قيم ثقافية وافدة تعبر عنها قواعد التنظيم و أخرى محلية تعكس يوميا ممارسات العمال في مواقع العمل.

مقدمة

لقد كان للارتباط الوثيق بين التقنية وأشكال تنظيم العملية الإنتاجية داخل المنشأة أن أدى ذلك إلي أن يرافق ما أعتبر بالتكنولوجيا المستوردة، أشكال تنظيمها كامتداد طبيعي دون أن يثير ذلك أي تحفظ من جانب المشرفين على المشروع التصنيعي بالبلاد قناعة من هؤلاء أن التكنولوجيا تعد حيادية و أن أشكال تنظيمها عالمية الطابع صالح تطبيقها في أي مكان، غير أن هذه القناعة بددها الواقع العملي داخل المنشأة الجزائرية، إذ طرح هذا التنظيم بالنسبة للعمال الجزائريين تحديا كبيرا بفعل التباين الموجود بين منطق هؤلاء العمال في العمل و المنطق الذي تحمله هذه التكنولوجيا كانعكاس للقيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي أوجدها.

خصوصية العلم والتكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا الصورة التطبيقية للعلم والذي ينتقل من كونه مجرد أفكار ونظريات و معارف مجردة إلى تقنيات إنتاجية مجسدة ومطبوعة بثقافة المجتمع الذي أوجدها وبسلوكات أفراداه وقيمه المختلفة، وهذا ما يميز بين العلم من حيث كونه إنساني وعالمي وبين التكنولوجيا من حيث كونها خاصة وأصيلة تقتزن بمجتمع دون غيره، الشيء الذي استحاله معه - كما ذهب إليه "سمير أمين" - " إجراء تحليل علمي ودقيق للمشاكل المترتبة عن التكنولوجيا وعن نقلها المحتمل دون الإمعان والتدقيق مسبقا في تاريخ العلاقات بين العلم والتقنية وبين الإنتاج و المجتمع. " (1)

وإذا أردنا تحديد العلاقة بين العلم والتكنولوجيا، فإنه يمكن القول بأن العلم إنما يمثل المعرفة المنظمة التي تهدف إلى اكتشاف الحقائق العامة، في حين تختص التكنولوجيا بتطبيق النتائج العلمية في مختلف مجالات الحياة العلمية منها والعملية، ومن ثم يتبين بأن العلم يتعلق بفهم الظواهر والأشياء بينما تتناول التكنولوجيا التطبيق العلمي للبحث والتطوير، مخترقة بذلك جدران المختبرات العملية بغية الخروج بنتائج أكثر فائدة وأهمية. (2) ومن جهة أخرى تتطلب التكنولوجيا قاعدة صناعية تشبه الجوقة الموسيقية (الأوركسترا) لكل عضو من أعضائها المهارة الكافية في استعمال آله بالانسجام والتوافق مع الآلات الأخرى والتي يتحكم في عملها ككل قائد لفرقة موسيقية. (3)

كما أن العلم يمكن أن يكون متاحا للجميع وهذا عكس التكنولوجيا والتي لا يمكن الحصول عليها أو حيازتها بنفس السهولة - ولعل ذلك يعود إلى السرية الصناعية

وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية و كذا إلى خاصية الممارسة العلمية التي تتصف بها التكنولوجيا. (4)

لهذه الاعتبارات كلها وغيرها، اعتبر العلم عالميا بطبيعته، في حين اعتبرت التكنولوجيا وليدة المجتمع الذي أوجدها ولقد ظهر ذلك جليا عند سعي الدول النامية إلى الحصول على التكنولوجيا إذ وجدت صعوبات جمة في اقتناء التقنيات وفي تشغيلها، في حين الأمور كانت أيسر عندما تعلق الأمر باقتناء العلوم الصرفة والمعرفة الناتجة عن الأبحاث في مختلف المجالات وهكذا قادت محاولات استيراد التكنولوجيا والتي كانت تستهدف استبدال طرائق وأدوات الإنتاج التقليدية إلى نتائج جد هزيلة في كثير من الأحيان وإلى مقاومة اجتماعية وإلى نقص في الفاعلية على مستوى التنفيذ وهو ما أرجعه " سمير عبده": " إلى أن هذه التجديدات لم تكن دوما لنفهم على الفور على أنها مطابقة للحاجات المحلية وللعادات الثقافية ". (5)

وهذا ما يؤكد بأن العلم إذا كان إلى حد ما عالمي في جوهره، فإن التقنية ليست كذلك، فالتقنية تعد إجابة ملموسة تطلبها ظروف اجتماعية خاصة في فترة زمنية معينة من تاريخ المجتمع.

الجوانب الاجتماعية والثقافية للتكنولوجيا:

إن استيراد التكنولوجيا من طرف الدول النامية وغيرها بهدف إرساء سياسة تنموية عمادها التصنيع قد كشفت أن عمليات الاستيراد هاته لم تكن دائما بريئة، إذ تبين أن هذه التكنولوجيا كانت مشبعة بقيم المجتمعات التي أوجدها، وفي هذا السياق ذهب " باركر و آخرون " في كتابهم - علم الاجتماع الصناعي - إلى أن : " التكنولوجيا قد أفحمت بقيم معينة ، تلك القيم التي تبرز وجود بعض المعايير أو قواعد التنظيم والسلوك والقيم الملائمة لها، توازي أهمية الظروف المادية تماما من حيث أنها تساعد على تطوير نموذج معين للنسق الاجتماعي والاقتصادي ". (6)

وقد برزت جليا مسألة الطابع المميز للتكنولوجيا المستوردة من خلال المشاكل التي طرحتها هذه الأخيرة على مستوى المراقبة والتحكم والتكيف مع مختلف جوانب التنظيم التي ترتبط بها، ومنذ ذلك بدا الوعي بأن التكنولوجيا ليست مجرد شيء قابل للتحويل والمراقبة حسب الإرادة والمبتغى وليست كذلك مجرد آلات ومعدات مادية محايدة بالإمكان نقلها إلى أي مكان و استعمالها من طرف أي شعب، فالمسألة بعيدة كل البعد عن

ذلك، فقد أظهر لنا الواقع أن التكنولوجيا شيء معقد وأصيل يتعدى حدود كونه كومة من الآلات والمعدات الرأسمالية، بل يتشكل إلى جانب هذه العناصر المادية من جوانب أخرى اجتماعية وثقافية تعكسها هيئة من المسالك والاتجاهات والطموحات والقيم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنمط الإنتاج الذي تولدت فيه تلك التجهيزات في حقبة تاريخية معينة، على اعتبار أن " النظام التقني والذي يعد محور العملية الإنتاجية لم يرى النور في المجتمع الذي نبع منه إلا بعد نضج طويل تطلب معايير ثقافية تتوافق والمعايير الثقافية المهنية السائدة في المجتمع نفسه". (7)

وهذا ما يعكس البعد المزدوج للتكنولوجيا من حيث كونها ليست بمسار تقني خالص ولا اجتماعي بحت ولكن كليهما معاً، متداخلين فيما بينهما مشكلين ما نسميه ونطلق عليه " بالتكنولوجيا" والتي تمثل في واقع الأمر " استخدام مجتمع معين لمعارفه العلمية في مرحلة زمنية معينة لحل مشكلات محددة تواجه تنمية هذا المجتمع بالاعتماد على الوسائل الموجودة تحت تصرفه بما يتماشى وثقافته ومعايير الخاصة بالقيم". (8)

وتبعاً لذلك تكون كل تقنية حاملة لرموزها الثقافية والتمثلة في العلاقات الاجتماعية وأشكال التنظيم وطرق التفكير ومختلف الممارسات الاجتماعية للمجتمع الذي شكلها، كما يكون من شأن نقل تقنية معينة من مجتمع إلى آخر - وحتى تتمكن من القيام بالدور الذي من أجله استوردت - يفترض سلفاً إخضاع اليد العاملة المحلية للمنطق الاجتماعي الصناعي الخاص بهذه التقنية، أي بمعنى إخضاع العامل لعملية تقبل لمجموع القيم والمعايير والقواعد الخاصة بالتكنولوجيا المستوردة على اعتبار " أن التقنية عبارة عن تفاعل لعوامل إنتاجية، يكون فيها العامل الإنساني عاملاً حاسماً وليس مجرد عنصر هامشي، فبتصدير التكنولوجيا أو استيرادها تصدر أو تستورد بنيات اجتماعية وتصرفات إزاء العمل وكذا قيم ثقافية مختلفة وغير ذلك ...". (9)

وفي هذا السياق يعد الاتحاد السوفيتي - سابقاً - من بين الدول التي اعتقدت بحياض النقانة وبراعتها ، فكانت النتيجة أن هذه التكنولوجيا المستوردة قد قادت إلى التدهيم الموضوعي لسلطات وسيطرة البرجوازية والتكنوقراطيين في بلد شيوعي مؤكدة بذلك أنها تحمل علاقات إنتاج طبقية، غير مبالية بخصوصيات المجتمع الذي وفدت عليه، وهو ما اضطر المجتمع السوفيتي أن يساير خصوصيات التكنولوجيا وتمايزها القيمي على حساب قيمه الخاصة.

بالمقابل دول أخرى، تفتنت إلى هذا البعد المستتر ومنها الصين ، والتي كانت بمجرد استيرادها للآلات تقدم على تفكيكها بحضور مجموع العمال – والذين دعوا – ليس فقط لتعلم السير الفعلي لهذه التجهيزات ولكن كذلك إلى تركيبها وفق أسلوبهم الخاص في العمل وكذا تنظيم عملهم كما يناسبهم ويفهمونه.⁽¹⁰⁾

وهو نفس المسلك الذي فعله اليابانيون قبلهم حيث استوردوا الآلات وقاموا بتفكيكها بحضور مهندسين أكفاء كلفوا بنسخ هذه التجهيزات وتحسينها وفق منطقهم الخاص في العمل.

و لعل أهم ما يتضمنه نظام القيم الثقافية للمجتمع نجد العقلانية والتي تمثل أحد أوجه المنطق الخاص في العمل، وهذا ما يعطي الانطباع بأن المجتمعات المصنعة تشترك لا محالة في استعمال تلك العقلانية التكنولوجية ولكن هذا الاستعمال يختلف حسب نوعية إدراجها في الهياكل الاجتماعية وبحسب انطباعها بالخصائص الثقافية للمجتمعات. وبحسب طبيعة وضع هذه المجتمعات نفسها في المجال الدولي والتقسيم العالمي للعمل.

فالتصنيع في اليابان مثلاً قد نشأ في سياق سياسي اتسم بالفاشية والانغلاق أمام محاولات التدخل الإمبريالي وفي سياق ثقافي اتسم بالمحافظة على الأصالة الثقافية والتي لم تقضي عليها العقلانية التكنولوجية، أما التصنيع في الاتحاد السوفيتي – سابقاً – فقد اعتمد على إيديولوجيا البروليتاريا وعلى التسيير البيروقراطي في جهاز الدولة، وقد تحقق في سياق سياسي اتسم بالنزاع مع الغرب ورفض هيمنته.

أما بالنسبة لبقية الدول الغربية، فإن التصنيع كانت قد عرفته خلال الثورة الصناعية والتي مهد لظهورها وجود نهضة فكرية وعلمية وثقافية وازدهار الكشوفات الجغرافية وظهور عددا من المخترعين والمخترعات.

أما بالنسبة للمجتمع العربي فإن الأمر يختلف تماماً، فهذا الأخير لا يسيطر على العقلانية التكنولوجية لأنه مستهلك لأنماطها والتي تخدم الإمبريالية ولا تتطابق وحاجياته للتنمية وإقلاعه الاقتصادي واستقلاله السياسي، ذلك أن عملية التراكم الرأسمالي التي تولدها تلك الأنماط لا تخدم إلا فئة قليلة من المجتمع العربي ذات المصلحة المشتركة والرأسمال العالمي.⁽¹¹⁾

وقد نجم عن ذلك أن نقل التكنولوجيا هذا قد تبعه نقل للنماذج التربوية للنخبة في أوروبا في القرن 19 و هذه النماذج تختلف جذريا والتقاليد والنماذج المحلية والتي لا تشبه نظيرتها الأوروبية.

هذا الواقع عبر عنه " هربرت ماركيز " في سياق تحليله للتجارب التنموية في بلدان العالم الثالث حيث اعتبر: " أن بلدان العالم الثالث مثل مصر والهند قد شرعت في عملية التصنيع بينما سكانها غير مهيين بعد للخضوع إلى منطق الإنتاجية والفاعلية والعقلانية التكنولوجية.

وبالنسبة له دائما فإن التكنولوجيا وعملية التصنيع تفقد جذورها الثقافية والإيديولوجية وتربتها الإنسانية إذ تسللت إلى المجتمعات التقليدية، حيث تبقى مجرد قشرة لاصقة على سطح المجتمع، مما يحول دون اندماجها، فتصبح لخرة على سطح المجتمع ومجرد رقعة جديدة على ثوب قديم وخلق، عندئذ تكف الصناعة والتكنولوجيا عن كونها تأكيدا لسيادة الإنسان وتغدو المصانع مجرد زريبة إنسانية من نوع جديد". (12)

وهذا الواقع نتج عن تناولنا للتكنولوجيا منعزلة ومنفردة دون استعراضها في إطارها الكلي بكل أبعادها وحيثياتها وفي ظل عدم تغطتنا إلى أن الفعل التقني هو قبل كل شيء فعل إجتماعي أوجده المجتمع وطبعه بخصوصياته النفسية ، الاجتماعية والاقتصادية، وبأن التكنولوجيا مهما كان المكان الذي حل به تبقى دوما لصيقة وجزءا من البيئة التي أوجدتها بكل ما تحمله من علاقات اجتماعية وقيم ثقافية.

وهذه المعطيات أكدتها التجارب المعاصرة والتحليل الناجمة عنها، إذ برزت مسلمة مفادها أن الاختيارات التكنولوجية هي قبل كل شيء اختيارات المجتمع لأنها نابعة منه ولكونها جاءت خصيصا كحل لمشاكل معينة يواجهها هذا الأخير.

وهي جوانب غابت عن مخططي ومسؤولي بعض الدول النامية و منها الجزائر والذين اعتبروا ومازالوا يعتبرون التصنيع مجرد مسار لاقتناء الأمتعة المادية- الآلات والتجهيزات المختلفة- لا مجال فيها للمنطق الاجتماعي والثقافي، وهذا الجهل بحقائق الأمور جعل الدول النامية تستمر في استيرادها المكثف للتكنولوجيا (المعدات) معتقدة في مفعولها السحري مما كلفها الوقوع في شكل جديد من الاستعمار اصطلاح عليه " محمد سليم قلاله " بالاستعمار ما بعد الجديد" وحسب هذا الأخير " كان سبب وقوعنا فريسة في أيدي الآخرين أننا فهمنا التكنولوجيا بمعزل عن محيطها الاجتماعي والسياسي واعتبرناها

أداة محايدة لا تحمل أية إيديولوجيا، ولم نحاول فهمها ضمن النسق الاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه، للكشف عن وجهها الآخر الحامل لكل أنواع السيطرة والاستعباد...".⁽¹³⁾ وهذا التصور الخاطئ والذي أوقعنا في ما أصطلح عليه " بالاستعمار ما بعد الجديد " سعى إلى تصحيحه Pierre Calame في مقال له تحت عنوان : "التممية لا تعني بناء المصانع بقدر ما تعني بناء عالم بكامله " حيث اعتبر : " أن بناء نشاط صناعي جديد يعد دائما تحديا لكنه بالنسبة لوضعية البلدان السائرة في طريق النمو يصبح التحدي أكبر لأن الأمر يتعلق حينها ليس فقط ببناء هذا النشاط ولكن أيضا ببناء بيئته ".⁽¹⁴⁾

تنظيم العمل و التفاعل الإجتماعي في السياق المحلي:

مع إقامة مصنع في الجزائر تنتقل معه العقلانية التكنولوجية كما صاغها المجتمع الغربي بكل خصوصياتها الثقافية و الإجتماعية و تبرز هذه العقلانية في النموذج المعقد للتنظيم و الذي يرتبط بالتكنولوجيا كجزء من العملية الإنتاجية الأمر الذي يطرح بالنسبة للعامل الجزائري تحديا ثقافيا و اجتماعيا يصعب هضمه و التكيف معه نظرا لما يتطلبه هذا التنظيم من قدر كبير من المعارف و المهارات و ما يتميز به من طابع تقني و بيروقراطي إلزامي صارم و متشعب بنزعة فردية و كذا نظرا لطبيعة الممارسات الإجتماعية لعمالنا داخل المصنع من حيث كونها لا تعد ممارسات مجتمع صناعي يتحكم في العقلانية التكنولوجية، و يظهر ذلك جليا عند مباشرة العامل لعمله اليومي، إذ يتدخل بكل شخصيته و كيانه كشخص إجتماعي حاملا لنسق من القيم الثقافية المتجذرة في مجتمعه المحلي يتدخل إذا بدون أن يقتل حياته الروحية و دون أن يلغي وعيه و هذا عكس ما ينتظره منه لتنظيم العقلاني و الذي لا يؤمن بالتصورات و لا بالممارسات الصادرة عن الأفراد و الجماعات في سياقها المحلي و نظرا لتعارضها و التنظيم العلمي للعمل.

هذا التعارض بين منطقي العمل يدفع بالتنظيم المتضمن في التكنولوجيا إلى رفض تصورات العامل و ممارساته في سياقها المحلي و كذا الضغط عليه للتخلص منها و هو ما يعد بالإجراء شبه المستحيل خصوصا إذا علمنا أن " العمال على الرغم من أنهم يقضون جل حياتهم داخل المنشأة الصناعية أين يشتغلون إلا أنهم لا يتركون شخصياتهم و لا تاريخهم و لا حتى مشاريعهم في غرف تغيير الثياب، حتى وإن كان ذلك هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه أشكال الإستغلال التaylorي الأكثر عقلانية" ⁽¹⁵⁾

هذا و يبقى العامل عندنا متمسكا بسلوكاته الإجتماعية داخل المنشأة إذا على الرغم من أن التنظيم يقيد تحركاته ما بين الورشات بترسائه من التشريعات فإننا نجده لا يتوان في التنقل إلى ورشة مجاورة لموازرة قريب أو تبادل أطراف الحديث مع زميل كل هذا يحدث في وقت ما تزال فيه الآلات تشتغل و ما يزال العمل لم ينته بعد دون أدنى اكتراث لما ستؤول إليه التجهيزات أولما سيلحق بالعملية الإنتاجية برمتها...

هذا النوع من السلوكات لا يمكن تفسيره إلا بالرجوع إلى مفهوم الجماعة بمنظور المجتمعات الريفية التقليدية، فالعامل على الرغم مما يشعر به من إستقلالية في العمل، يبقى يمتلكه شعور مفاده أنه لا يساوي شيء بدون الإنتساب إلى الجماعة حيث يطبع العامل شعور قوي حسب "بيار بورديو" " بأن لا وجود له إلا داخل الجماعة و بها، فليس له وجود في حد ذاته إلا كعضو في الجماعة لا كشخص بذاته." (16)

و هذا ما يقصر إتجاه العمال عندنا إلى تشكيل جماعات متماسكة و غير رسمية قد تتخذ مواقف مضادة من الإنتاج، لكنها تبقى جماعات قائمة اقتضتها رغبة العمال في إشباع حاجات إجتماعية و نفسية و يبقى العامل الجزائري متمسكا بها كإطار للتنفيس و التعويض و هذا على الرغم مما يقال عن التغيرات التي مست النسق التقليدي للعامل الجزائري من كل جوانبه الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

و يحدث كل ذلك بشكل أضحى معه معنى الجماعة بالمنظور التقليدي و الأصيل للفلاح الجزائري أساسا لتفسير جل الظواهر التي تحدث بالمصنع خاصة ما تعلق منها بالتضامن العمالي و الذي لا يبني على أساس الانتماء الاجتماعي المهني- كما هو الحال في المجتمعات الصناعية- بقدر ما يتوقف في مجتمعنا على الانتماء الجهوي أو العائلي وهكذا و على إعتبار ان الأمور في الواقع تتم وفق المنطق الإجتماعي و الثقافي الخاص بالمجتمع المحلي لا وفق النسق العقلاني فإن المشرفين في المنشأة الصناعية الجزائرية لم يعودوا يترددون عند توزيعهم للمهام و الأدوار بين المجموعات العمالية من الأخذ بعين الإعتبار وجود علاقات إجتماعية بين الأفراد الذين سيشكلون مجموعات مهنية بحبث أصبحوا يجمعون مع بعض، العمال الذين تربطهم علاقات صداقة أو قرابة أو جيرة أو غيرها من الصلات و بهذا الإجراء يكون هؤلاء المشرفين قد جمعوا في العلاقات التي تنظم المجموعات المهنية بين عامل التأهيل المنصوص عليه في التنظيم الرسمي و بين عامل إجتماعي لم يشر أو ينص عليه التنظيم العلمي للعمل نظرا لأن هذا الأخير يعد

دخيلاً على المجتمع يفتقد في جوهره للبعد الثقافي و الاجتماعي المحلي، فبالنسبة إليه العمال لا يعدون أن يكونوا مجرد أدوات لا روح لها - خلاف لمنطق العمل عندنا، و الذي يعطي مكاناً متميزة للعلاقات الاجتماعية في العملية الإنتاجية نظراً لما لها في نفوس الأفراد العاملين.

و تظهر إحدى وجوه هذه الأهمية مثلاً حينما يتعلق الأمر بإعارة أداة عمل ما، فقد يحدث ألا يطلبها العامل من رفيق له في المجموعة المهنية التي ينتمي إليها و يطلبها من صديق له في مجموعة أخرى أو من مسؤول تربطه به علاقات شخصية كأن تكون احتراماً متبادلاً أو مجرد ود ومحبة أو لأنه زميله خارج مكان العمل، هذا النمط من و القرابي و هذه حقيقة وقف عندها " محمد بوخبزة " في دراسته التي تناولت التحولات الاجتماعية في الجزائر. (17)

و هكذا و على اعتبار أن الأمور في الواقع تتم وفق المنطق الاجتماعي و الثقافي الخاص بالمجتمع المحلي لا وفق النسق العقلاني فإن المشرفين في المنشأة الصناعية الجزائرية لم يعودوا يترددون عند توزيعهم للمهام و الأدوار بين المجموعات العمالية من الأخذ بعين الاعتبار وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد الذين يشكلون مجموعات مهنية بحيث أصبحوا يجمعون مع بعض، العمال الذين تربطهم علاقات صداقة أو قرابة أو جيرة وغيرها من الصلات و بهذا الإجراء يكون هؤلاء المشرفين قد جمعوا في العلاقات التي تنظم المجموعات المهنية بين عامل التأهيل المنصوص عليه في التنظيم الرسمي و بين عامل اجتماعي لم يشر أو ينص عليه التنظيم العلمي للعمل نظراً لأن هذا الأخير يعد دخيلاً على المجتمع يفتقد في جوهره للبعد الثقافي و الاجتماعي المحلي، فبالنسبة إليه العمال لا يعدون أن يكونوا مجرد أدوات لا روح لها، خلافاً لمنطق العمل عندنا، و الذي يعطي مكانة متميزة للعلاقات الاجتماعية في العملية الإنتاجية نظراً لما لها من أهمية في نفوس الأفراد العاملين.

و تظهر إحدى وجوه هذه الأهمية مثلاً حينما يتعلق الأمر بإعارة أداة عمل ما، فقد يحدث ألا يطلبها العامل من رفيق له في جماعته المهنية و يطلبها من صديق له في مجموعة أخرى أو من مسئول تربطه به علاقات شخصية كأن تكون احتراماً متبادلاً أو مجرد ود و محبة أو لأنه زميله خارج مكان العمل، هذا النمط من سلوكيات قلما نعثر

عليه في المنشآت الصناعية في المجتمعات الغربية صاحبة التكنولوجيا فعندها لا تسود إلا العلاقات الرسمية بين مختلف فئات العمال في غالب الأحيان.

كما تولد عن الاحتكاك الاجتماعي ما بين العمال في نفس فرق العمل بروز نموذج جديد من التضامن إذ تحول القداماء من هؤلاء- بشكل غير رسمي إلى مكونين فعليين في أماكن العمل و بشكل أضحى معه العمال المبتدئين تلامذة هؤلاء المخضرمين أصحاب الخبرة و التجربة يستقون منهم كل المعلومات و يلتقطون منهم كل الممارسات و هذا خلال أدائهم لعملهم كما أن هؤلاء المبتدئين لا يترددون في طرح الأسئلة عليهم كلما خطرت ببالهم أشياء و أدوار أخرى تحول هذا المخضرم صاحب التجربة إلي زعيم و قائد غير رسمي، و ما الألقاب التي تطلق عليه إلا تتويجا عرفيا له.

كما أنه ووفق هذا المنطق لم يعد غريبا حسب " أحمد هني " أن نعثر في ورشات مصانعنا على ظواهر مثل الوشيات ما بين رفاق العمل... و على علاقه بالمرؤوسين في أماكن العمل أقل ما يقال عنها أنها علاقة زابونية أكثر منها علاقة مرعوس برئيس، فغالبا ما يفضل العمال ربط علاقات مع مسؤوليهم أكثر منه فيما بينهم". (18)

خاتمة:

إن هذه الممارسات ذات الخلفية الثقافية المحلية التي تشهدها مؤسستنا الصناعية لم تنص عليها التشريعات الدخلية و لم يتضمنها تنظيم العمل و لم يقرها مقالو المشروع تعكس من بين ما تعكس وجود منطقتين للعمل أحدهما حقيقي و رسمي و آخر غير رسمي، يتعايشان في نفس المنشأ؛ على الرغم من تعارضهما و تصارعهما، و كل منهما يسعى من جهته إلى إلغاء الآخر، فبالنسبة للمنطق الرسمي، فإنه يسعى إلى تكريس نفسه بإسم الشرعية و العقلانية في حين نجد أن المنطق المحلي يسعى إلى تثبيت نفسه و تهميش المنطق الآخر بدواعي إنسانية وواقعية.

الهوامش

- 1 - SAMIR AMIN – L'impérialisme et le développement inégal – éditions de minuit, 1973, p : 184
- 2- سمير عبده – العرب و التكنولوجيا – دار المعارف الجديدة، ط.1 ، بيروت 1981 ص: 117
- 3- نفس المرجع – ص: 10.
- 4- سمير عبده – مرجع سابق – ص: 117.
- 5- سمير عبده – مرجع سابق – ص: 10.
- 6- باركر و آخرون – علم الاجتماع الصناعي – ترجمة محمد على محمد و آخرون، دار المعرفة، الإسكندرية، 1979، ص: 20.
- 7- ناجي سفير – محاولات في التحلل الاجتماعي، التشغيل، الصناعة، و التنمية- جزء 2 ، – ترجمة الأزهر بوغبوز، د.م.ج ، الجزائر 1989، ص: 71.
- 8- سمير عبده – مرجع سابق – ص: 15.
- 9- ناجي سفير – مرجع سابق – ص: 367.
- 10- SAMIR AMIN – op-cit – PP :192-193.
- 11- سمير عبده – مرجع سابق – ص: 111.
- 12- سمير عبده – مرجع سابق – ص ص: 12-13.
- 13- محمد سليم قلالة – التغريب في الفكر و السياسة و الإقتصاد – المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1990، ص: 45
- 14- Mohamed Benguerna – Une mémoire technologique pour demain, témoignage sur des expériences de formation dans la sidérurgie algérienne – Editions El-Hikma, Alger 1992 , P :228
- 15- MOHAMED MEBTOUL – discipline d'usine, productivité et société en Algérie – O.P.U, Alger 1986, P: 58
- 16- Pierre Bourdieu - sociologie de L'Algérie - - série « que sais – je » P.U.F 1973, P :22
- 17- voir MOHAMED BOUKHOBZA - ruptures et transformation sociales en Algérie – Volume 2, O.P.U Alger 1983.
- 18- AHMED HENNI – Le cheikh et le patron, usages de la modernité dans la reproduction de la tradition – O.P.U, 1993, PP : 157-158

(46) محمد سليم قلالة - التغريب في الفكر والسياسة والاقتصاد - المؤسسة الوطنية

للفنون المطبعية - الرغبة - الجزائر - 1990 - ص 45.

(47) Mohamed Benguerna – OP. Cit p: 228.